الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٧٩
المعقودة يوم الجمعة
١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/522 و A/48/607)

(ب) **مشاريع القرارات** (A/48/L.32 و A/48/L.34 و A/48/L.46)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت مناقشتها لهذا البند من جدول الأعمال في جلستها الـ ٦٨ التي انعقدت بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر.

معروض على الجمعية العامة ثلاثة مشاريع قرارات صدرت باعتبارها الوثائق A/48/L.32 **و** A/48/L.34 **و** A/48/L.46.

أعطي الكلمة أولا لممثلي النرويج والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الامريكية الذين سيقومون بعرض مشروع القرار A/48/L.32.

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إنه لامتياز وسعادة لي أن أقوم بعرض مشروع القرار A/48/L.32 **المعنون "عملية السلم في الشرق الأوسط"، وأقوم بذلك بالاضافة الى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الامريكية، وبالنيابة عن ٨٧ من مقدمي مشروع القرار الاضافيين المذكورة اسماؤهم في الوثيقة** A/48/755 **ومقدمي مشروع القرار الاضافيين التالية اسماؤهم: اثيوبيا واستونيا واكوادور والبانيا وبربادوس وبوتسوانا وتايلند والرأس الأخضر وسان مارينو وسورينام وشيلي وطاجيكستان وغانا وفيجي وكرواتيا وكوستاريكا ومدغشقر وهايتي. وبهذا يصل إجمالي عدد المقدمين الى ١٠٨.**

ويسرني بصورة خاصة أن أقوم بعرض مشروع القرار هذا لأنه مشروع قرار يخاطب المستقبل بوضوح، وآمل أن يكون مستقبلا مفعما بالسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط. ويرحب مشروع القرار بالانجازات التي حققتها عملية السلم حتى الآن ويمنحها التأييد الكامل. وينوه خاصة بإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والذي وقعت عليه اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبالاتفاق بين اسرائيل والأردن على جدول أعمال مشترك.

ومع ذلك، يبرز مشروع القرار أن هذا لا يشكل إلا خطوة أولية - وإن تكن هامة - نحو التوصل الى سلم شامل وعادل ومستديم في الشرق الأوسط. وربما الأهم من ذلك هو التأكيد الوارد في الفقرة ٤ من المنطوق على الحاجة الى إحراز تقدم سريع على الدربين الآخرين اللذين تجري عليهما المفاوضات العربية الاسرائيلية في

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.79
29 March 1994

ARABIC

93-87386(A)

إطار عملية السلم التي بدأت في مدريد قبل أكثر من عامين. وهذان الدربان هما من جهة درب المفاوضات بين اسرائيل وسوريا، وقد بدأت واعدة، ومن جهة أخرى درب المفاوضات بين اسرائيل ولبنان. وبالنسبة الى هذا الدرب الأخير، الذي نأمل أن يسير فيه التفاوض قدما في وقت قريب، فإن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/نيسان ١٩٧٨ سيكون مرجعا هاما. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومتي بالاستقلال السياسي للبنان وسيادته وسلامته الاقليمية.

وثمة جزء هام من مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة هو بالطبع الدعوة الموجهة الى الدول الأعضاء الى توفير المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية للشعب الفلسطيني والى الدول في المنطقة، والى مساندة عملية السلم.

أخيرا، ألفت انتباه الأعضاء الى الفقرة ٧ من المنطوق التي تؤيد قيام الأمم المتحدة بدور نشط في عملية السلم. فضلا عن الفقرة ٨ التي تشجع التنمية والتعاون على الصعيد الاقليمي.

إن الغاية من مشروع القرار هذا لا تقتصر على الترحيب بعملية السلم فحسب، بل أيضا فيما نأمل تسجيل الدعم الاجتماعي من جانب الأعضاء في الأمم المتحدة لمواصلة الجهود لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ومشروع القرار هذا لن يفقد جميع القرارات الأخرى قيمتها أو يجعلها قرارات لا محل لها. ونحن ندرك تماما أنه لا تزال توجد مسائل هامة عديدة يتعين حلها. ومع ذلك، نعتبر أن من الحيوية الهامة بمكان أن يعرب المجتمع العالمي في هذه المرحلة الحرجة عن دعمه لعملية السلم عن طريق هذا المحفل.

لذلك، نوصي باعتماد مشروع القرار بالاجماع.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية):

إن وفد الاتحاد الروسي، بوصفه مشاركا في رعاية عملية السلم في الشرق الأوسط، يود أن يشترك في عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.32 وأن يؤيد تقييم ممثل النرويج لمشروع القرار.

إن الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو تعزيز الانجازات التي تحققت في عملية السلم في الشرق الأوسط وحمل الأطراف على تحقيق المزيد من النتائج العملية في جميع مجالات التفاوض.

والاتحاد الروسي يود أن يلفت الانتباه الى حقيقة أن مشروع القرار هذا يرحب بمؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط الذي انعقد في مدريد بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، ويؤكد على أهمية بلوغ سلم شامل وعادل ودائم في هذه المنطقة وضرورة التوصل الى ذلك. والمهم من حيث المبدأ أن الأشياء التي وضعت في مؤتمر مدريد قبل سنتين - أي المعالم الأساسية التي تتيح خاصة إجراء المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فضلا عن القالب الذي تتخذه عملية السلم - ثبت أنها حيوية وعملية. إن المحادثات الثنائية، وكذلك الاجتماعات التي تعقدها الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف بإشراف الدولتين الراعيتين، أي روسيا والولايات المتحدة، ليست سهلة. ومع ذلك، فإن أطراف الصراع تشق طريقها بتمهل ولكن بصورة أكيدة صوب تحقيق اتفاقات ملموسة.

وكان أهم حدث سياسي وقع في عام ١٩٩٣، نقل المفاوضات الى مستوى جديد من الناحية النوعية، الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وتوقيع اعلان المبادئ الاسرائيلي - الفلسطيني. والفضل في هذا النجاح الهام الأول في المفاوضات العربية الاسرائيلية يرجع الى حد كبير الى الجهود الدؤوبة للراعيين المشاركين، أي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومساعدة دول أخرى، وخصوصا النرويج، واستعداد المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتأييد التحول من المواجهة الى التعاون في تلك المنطقة.

ونحن نرى أن مهمتنا الرئيسية الآن تتمثل في القيام بكل شيء ممكن للحث على التنفيذ السريع، دون إبطاء، للاعلان الاسرائيلي الفلسطيني، والتوصل في أسرع وقت ممكن الى اتفاق على مساري التفاوض الثنائيين الآخرين. وفي هذا السياق، تعرب الجمعية العامة في الفقرة ٣ من مشروع القرار عن تأييدها الكامل لما أحرز من إنجازات في عملية السلم حتى الآن، ولا سيما إعلان المبادئ، والاتفاق بين اسرائيل والأردن على جدول الأعمال المشترك، مما يشكل خطوة أولية هامة نحو التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وتحث جميع الأطراف على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها.

ومما لا يقل حيوية في سعينا لإيجاد تسوية شاملة ودائمة مهمة حفز المحادثات بين سوريا واسرائيل وبين لبنان واسرائيل. ولتحقيق النجاح من الواضح أننا نحتاج الى جهود دبلوماسية شجاعة، بيد أن الاطار اللازم سبق أن حددته عملية مدريد. ومن المعروف تماما أن لبنان واسرائيل يواصلان جهودهما من أجل التوصل الى اتفاق على الاطار السياسي لتسوية المشاكل الأساسية وخاصة في جنوب لبنان. والأهداف واردة في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وحكومة روسيا تؤيدها.

ونود الإعراب عن ارتياحنا إزاء دعوة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلي الجمهورية العربية السورية ولبنان الى واشنطن للتفاوض في بداية الشهر القادم. وهذه المفاوضات، الى جانب الاجتماعات الاضافية التي من المقرر أن تعقد بعد ذلك، ستؤدي بكل تأكيد الى تنشيط عملية السلم بأكملها.

ونحن بحاجة الى الدعم المادي الخارجي لضمان الحكم الذاتي الفلسطيني. وفي الفقرة ٥ من مشروع القرار ترحب الجمعية العامة بنتائج مؤتمر المانحين الدولي لمساندة السلم في الشرق الأوسط والذي عقد في واشنطن العاصمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وبإنشاء فريق عمل رفيع المستوى في الأمم المتحدة لمساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وتحث الدول الأعضاء على تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية للشعب الفلسطيني خلال الفترة المؤقتة. وفي ذلك الصدد، يولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لنتائج مؤتمر واشنطن الذي حدد نطاق وقنوات المساعدة المالية الدولية للفلسطينيين. وذلك الجهاز المدمج في عملية السلم سيساعد على ايجاد الحل المثالي وعلى استخدام الموارد الممنوحة للمساعدة في إحياء الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية وإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني.

ومما له أهمية كبيرة أيضا النص على أن من شأن قيام الأمم المتحدة بدور نشط في عملية السلم في الشرق الأوسط وفي المساعدة على تنفيذ اعلان المبادئ أن يقدم مساهمة ايجابية. ونحن نرى أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفي المقام الأول وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تتوفر لديها تجربة كبيرة في تنفيذ أشكال عديدة من البرامج الانسانية والتقنية في الأراضي المحتلة، وهذه التجربة يمكن أن تفيد فائدة كبيرة في تنفيذ اعلان المبادئ.

ونشعر بالارتياح العميق لأن الوفود في هذه الدورة للجمعية العامة تفهمت الروح الجديدة لعملية التفاوض في الشرق الأوسط، ألا وهي أن بيت القصيد ليس النظر الى الماضي بل النظر الى المستقبل والعمل من أجل ذلك المستقبل بشكل هادئ وبناء هنا والآن. ونحن مقتنعون بأن اعتماد مشروع القرار البناء والمتوازن وغير القائم على المواجهة هذا سيفتح صفحة جديدة في تاريخ نظر الأمم المتحدة في الحالة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يمكن المنظمة من الاشتراك على وجه أكمل في عملية التوصل الى اتفاقات بين اسرائيل والفلسطينيين بوجه خاص وفي عملية السلم في الشرق الأوسط بوجه عام.

السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

مشروع القرار (A/48/L.32) الذي نعرضه اليوم من شأنه أن يسمح للجمعية العامة، للمرة الأولى، بأن تسجل دعمها لعملية السلم في الشرق الأوسط التي بدئت منذ سنتين في مدريد. ومن شأن اعتماده أن يعني أنه بعد عقود من الفرقة والشقاق نستطيع الآن في هذه الجمعية أن نعبر بصوت واحد عن ضرورة السلم في الشرق الأوسط.

والجمعية العامة، بتأييدها عملية السلم في الشرق الأوسط، تضع موضع التنفيذ المبادئ الراسخة التي يستند اليها ميثاق الأمم المتحدة وفي الوقت ذاته تشجع الفلسطينيين والدول العربية واسرائيل على الاستمرار على الطريق صوب تحقيق تسوية دائمة وشاملة. ونحن نعلم أن خيار العنف والرفض خيار سهل على الحكومات والأفراد. فمن السهل إعادة فتح الجرح؛ لكن رأب الجرح يستغرق وقتا ويتطلب الحكمة. على وجه التحديد لأن الطريق الى السلم في الشرق الأوسط وعر وقاس فإن التأييد الدولي الذي يعرب عنه مشروع القرار هذا أمر مطلوب بشكل ملح.

لذلك من الضروري والسليم في آن معا أن يشجع العالم عملية مدريد، وإعلان المبادئ الاسرائيلي الفلسطيني والاتفاق بين اسرائيل والأردن على جدول أعمال مشترك والعملية المنبثقة من هذه الالتزامات التاريخية. وبذلك نعرب ليس عن مطامحنا فحسب بل أيضا عن ثقتنا بأن تظل عملية السلم مستمرة على الطريق الصحيح.

إن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تعملان بجد من أجل التوصل الى صيغة لتنفيذ المبادئ التي وقعتا عليها في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر.

ولبنان واسرائيل يواصلان جهودهما من أجل التوصل الى اتفاق على إطار مرجعي سياسي يتناول المسائل الأساسية، وخاصة في جنوب لبنان. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومتي بالاستقلال السياسي للبنان وسيادته وسلامة أراضيه، وهذه الأهداف وردت في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي تؤيده حكومتي.

وقد دعت حكومتي ممثلي حكومتي الجمهورية العربية السورية ولبنان الى واشنطن لإجراء مناقشات معنا في وقت مبكر من الشهر القادم. وهذه المناقشات ستعقبها محادثات مبسطة ومنظمة على جميع المسارات بين العرب والاسرائيليين. وبعد ذلك يمكن للمفاوضات الموسعة أن تستأنف في غضون أسابيع.

وهذه الخطوات مجتمعة ستنشط عملية السلم.

وفي مشروع القرار المعروض علينا هناك ادراك أن السلم هو مفتاح المستقبل في الشرق الأوسط؛ وأن السلم الدائم يجب أن يكون شاملا وأن الاتفاق يجب أن يقترن بتحسينات ملموسة في حياة الناس. وما فتئت حكومتي تؤيد الجهود الدولية وتساهم فيها الرامية الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وتحث على تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية لدول المنطقة.

والولايات المتحدة تشعر بالاعتزاز بالعمل مع ممثلي روسيا والنرويج ودول عديدة أخرى في تقديم مشروع القرار هذا. ونحن ندعو ممثلي جميع الدول الى المشاركة في الإعراب عن تأييدها للسلم العادل والدائم. لنعط معا شعوب الشرق الأوسط أساسا أكبر للأمل فيما أسماه الرئيس كلينتون في بيان أدلى به في ١٣ أيلول/سبتمبر "المعجزة الهادئة لحياة طبيعية".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ليعرض مشروعي القرارين A/48/L.34 و A/48/L.46.

السيد سويغاردا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف المتميز لي أن أعرض مشروعي القرارين المدرجين تحت البند ٣٤ من جدول الأعمال.

المشروع الأول، الوارد في الوثيقة A/48/L.34، المعني بالقدس، أعرضه نيابة عن الأردن، أفغانستان، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، باكستان، تونس، الجزائر، السنغال، السودان، قطر، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا واليمن.

ومشروع القرار الثاني، الوارد في الوثيقة A/48/L.46، المعني بمرتفعات الجولان السورية، أعرضه نيابة عن الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، البحرين، تونس، الجمهورية العربية السورية، السودان، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا واليمن.

فيما يتعلق بالقدس، تذكر الوثيقة A/48/L.34 بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ عام ١٩٨١، التي تنبذ بعبارات لا لبس فيها ما يسمى "القانون الأساسي". ولكن اسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، استخدمت عبر السنوات أحكام ذلك "القانون" في محاولاتها المستمرة لتغيير طابع ومركز مدينة القدس المقدسة. وفي هذا السياق، اعتمدت اسرائيل عددا من القوانين التشريعية والتدابير الادارية الهادفة الى الضم التدريجي للقدس التي أعلنت أنها عاصمتها.

وعلاوة على ذلك، يذكر مشروع القرار أيضا بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي لا يعترف بدوره بشرعية "القانون الأساسي" ومن ثم بانطباقه. ونتيجة لذلك، فإن جزء المنطوق يقرر أن القوانين والتشريعات والادارة المفروضة على القدس بصورة انفرادية ليست ملزمة بالنسبة للمجتمع الدولي، لأنها تفتقر الى أي أساس قانوني وهي بناء على ذلك باطلة ولاغية، ويلاحظ أيضا أن إقامة بعثات دبلوماسية في القدس من جانب بعض الدول الأعضاء يتعارض والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠)؛ ويندد برفضها الامتثال لذلك القرار ويجدد مطالبته بتنفيذ أحكامه.

أما فيما يتصل بمرتفعات الجولان السورية، فإن مشروع القرار (A/48/L.46) يؤكد من جديد حرمة مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، وكذلك انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وفي هذا السياق، يلاحظ المشروع أن اسرائيل، بدلا من الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، فرضت قوانينها وتشريعاتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وبالتالي فإن قرار الكنيست في ١١ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بضم الأراضي السورية تلك رسميا يشكل دونما شك انتهاكا خطيرا لا لذلك القرار فحسب وإنما أيضا لقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بالموضوع ومبادئ القانون الدولي التي يعترف بها مجتمع الأمم. ومما لا يمكن إنكاره أن هذه الاجراءات غير الحكيمة التي تمس السلامة الاقليمية لدولة عضو في المنظمة لها أبعاد على السلم الاقليمي والأمن الدولي.

وبناء على ذلك يؤكد مشروع القرار على الضرورة الحتمية لقيام اسرائيل بأن تلغي فورا جميع اجراءاتها وقراراتها غير القانونية في تطابق تام مع اتفاقية جنيف والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمة. وأخيرا، يحث مشروع القرار اسرائيل على الانسحاب من الجولان السوري المحتل في إطار السلم العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

ويحدو مقدمي مشروعي القرارين أمل صادق في أن تولي الدول الأعضاء اعتبارا جديا لاعتمادهما مما يعزز آفاق السلم في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا الذي طلب التكلم حول مشروعي القرارين المعروضين علينا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يسر الاتحاد الأوروبي أن تدعى الجمعية العامة أخيرا لتقديم تأييدها التام لعملية السلم في الشرق الأوسط بغية التوصل الى سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة بأسرها. إن الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وإعلان المبادئ الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي يشكلان خطوة أولى هامة في ذلك الاتجاه. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤكد الاتحاد الأوروبي نيته في تأييد عملية السلم بتعبئة الموارد السياسية والاقتصادية والمالية للاتحاد في عمل جماعي، وخاصة في مجالات الترتيبات الدولية وتعزيز العملية الديمقراطية المنبثقة عن الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني. وبصفة الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي للمساعدة للأراضي المحتلة، فإنه سيعمل من أجل التوفير السريع والفعال والشفاف لهذه المساعدة. وفي إطار المحادثات المتعددة الأطراف، سيواصل الاتحاد الأوروبي نشاطه دعما للسلم من خلال إقامة التعاون الاقليمي.

إننا نتابع باهتمام كبير تحسن الحالة في لبنـــان، حيث لا يزال الاستقرار هشا مع ذلك في غياب التسوية الشاملة التي طال انتظارها لمنفعة منطقة الشرق الأوسط برمتها. ونواصل الحث على الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الاقليمية ووحدته الوطنية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يذكر بأن مجلس الأمن ما برح لسنوات عديدة يصر على التنفيذ التام للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، المتخذ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. ونشجع جميع الأطراف على تحقيق تقدم في المفاوضات الثنائية والوصول بها الى نهاية ناجحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لممثل عـُمان الذي سيتكلم نيابة عن المجموعة العربية.

السيد السمين (عـُمان):
باسم المجموعة العربية التي نتشرف برئاستها لهذا الشهر والمكونة من الدول التالية: الامارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، الكويت، المغرب، مصر، سوريا، العراق، ليبيا، السودان ، موريتانيا، المملكة العربية السعودية، اليمن، الأردن، لبنان، جيبوتي، جزر القمر، الصومال، قطر، فلسطين وبلدي عـُمان، أود أن أعرب عن تضامن المجموعة العربية الكامل مع لبنان في وجوب تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وفي أهمية الاشارة اليه في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.32 عن عملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد بذلت المجموعة العربية جهودا كبيرة مع مقدمي مشروع القرار الأصليين وهم الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والنرويج لتضمين نص مشروع القرار اشارة إلى القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، كونه يشكل للبنان القاعدة التي دخل على أساسها محادثات مؤتمر مدريد للسلام. ونأسف للقول أن محاولاتنا هذه لم يحالفها النجاح بسبب الرفض لهذا الاقتراح.

إن هذا الموقف أدى إلى تعذر الوصول إلى توافق بتبني مشروع القرار، وهو التوافق الذي كانت المجموعة العربية تحرص عليه أشد الحرص نظرا لأن الهدف من القرار، كما نعتقد، هو دفع عملية السلام وانجاحها. إن المجموعة العربية تكرر موقفها الثابت من دعم موقف لبنان في وجوب تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي بدونه لن يكون هناك سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وهو ما نطمح إليه ونعمل من أجله جميعا.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
إن فرنسا شأنها في ذلك شأن سائر أعضاء الاتحاد الأوروبي - الذين تكلم ممثل بلجيكا باسمهم من قبل - رحبت مع عظيم الارتياح، بالتطورات التي استجدت مؤخرا على الحالة في الشرق الأوسط، لاسيما بالاتفاق الموقع في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣. وهذا هو الذي دعانا منذ اللحظة الأولى إلى الانضمام إلى أصحاب فكرة صياغة مشروع قرار إضافي يحيي في روحه هذه التطورات.

وعلاوة على ذلك، كان بلدي يأمل في أن يعاد النظر في جميع القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط التي تنظر فيها الجمعية العامة عادة، وأن تكيف حسب الظرف الجديد. وفي هذا الصدد، فإن تقييم الحالة الراهنة، الذي هو أبعد ما يكون عن أن يكون سلبيا، يمكن أن يتحسن بتقليل عدد هذه النصوص أو حذفها أو دمجها مع بعضها، وكذا بتغيير لهجتها على نحو ملحوظ.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الاضافي نفسه، فاننا نؤيده بلا تحفظ وان كنا قد قررنا عدم الانضمام إلى مقدميه. وقرارنا هذا يمكن أن يعزى إلى عدم احتواء المشروع على اشارة إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). والواقع إننا نولي أهمية خاصة لمصير لبنان ونعتقد انه من الواجب تمكين هذا البلد، في اطار تسوية في الشرق الأوسط، من استعادة سيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دوليا، الأمر الذي يستلزم انسحاب جميع القوات غير اللبنانية المرابطة هناك حاليا. وهذا على وجه الدقة ما يعنيه القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). لذلك نأسف لعدم التشديد على أهمية هذا النص الضروري في المناسبة الرسمية التي تتمثل اليوم في اعتماد مشروع القرار الاضافي.

ولقد رأى بلدي دائما أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا مركزيا في أية تسوية في الشرق الأوسط، ومن الناحية السياسية يعني هذا، بوجه خاص ضرورة مراعاة جميع جوانب المسألة وعدم نسيان أي منها. فالمبادئ المبينة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) أدرجت في مفاوضات مدريد. ولا ينبغي حذفها في لحظة حرجة من عمر العملية السلمية، عندما أصبحت اسرائيل مستعدة أكثر من أي وقت مضى على الاطلاق لتنفيذ هذا النص، بعد أن أكد قادتها في مناسبات عديدة أنهم ليست لديهم أية مطالب اقليمية في لبنان.

واذا أريد أن يكتب البقاء لأية تسوية سلمية فلا بد أن تكون شاملة وعادلة فعلا. ولا بد لمثل هذه التسوية أن تشمل جميع بلدان المنطقة. ولقد تحقق التقدم فعلا في المفاوضات الاسرائيلية الأردنية، ولا سيما باقرار جدول أعمال مشترك في ١٤ أيلول/سبتمبر. ومن ناحية أخرى، لا يبدو أن المفاوضات مع سوريا ولبنان قد حققت أي تقدم.

وستؤيد فرنسا، من ناحيتها كل التأييد، تنفيذ اعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، لا سيما في مجال مساعدة الفلسطينيين على انشاء الحكم الذاتي المؤقت. ويأمل بلدي أن يرى تقدما موازيا في المفاوضات الأخرى وسيواصل تأييد عملية التفاوض، لا سيما باستضافته الفريق الاقتصادي الاسرائيلي - الفلسطيني في باريس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
سنشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/48/L.32 و A/48/L.34 و A.48/L.46.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد مكاوي (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
معروف جيدا أن لبنان عاني أشد العناء من الصراع العربي الاسرائيلي وانعدام السلم في الشرق الأوسط. كذلك يمكننا القول بأننا سنستفيد كثيرا من اقامة سلم شامل عادل دائم في المنطقة. ونأمل، بل ونبتهل إلى الله، أن تكلل العملية السلمية المستهلة في مدريد بالنجاح.

واسمحوا لي أن أفسر السبب الذي يجعل حكومتي في موقف لا يسمح لها بتأييد مشروع القرار A/48/L.32، الذي لا يشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وإننا سنصوت ضده للأسباب التالية.

إن لبنان وافق على الاشتراك في مؤتمر مدريد وما تلاه من جولات تفاوضية في واشنطن العاصمة، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وهذا ما أكدته رسالة الضمانات المؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، الموجهة من حكومة الولايات المتحدة إلى حكومة لبنان. بعد ذلك، دخل لبنان العملية السلمية بعقل مفتوح وقلب مفتوح واشترك بطريقة إيجابية

بناءة. وقد فعلنا ذلك على أساس فهم واضح مفاده أن عملية السلم في الشرق الأوسط ستوفر الاطار اللازم لاقناع اسرائيل مرة واحدة وإلى الأبد بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وتجدر الاشارة إلى أن لبنان لم يكن طرفا في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. ونتيجة لذلك، لا ينطبق على لبنان أي من قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ولا صيغة "الأرض مقابل السلام". من ثم، يجب ذكر قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في مشروع القرار هذا المتعلق بعملية احلال السلم في الشرق الأوسط اذا أرادت الجمعية أن تنظر جديا إلى مشروع القرار باعتباره دليل تأييد لمؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية اللاحقة بغرض تحقيق سلم شامل عادل دائم في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن لبنان الذي يشارك بشكل أساسي في عملية السلم في الشرق الأوسط منذ أكثر من عامين، يجد من الغريب أن يستبعد قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) من قرار الجمعية العامة المتعلق بعملية السلم في الشرق الأوسط.

وقد حاول الوفد اللبناني جاهدا، بالاشتراك مع المجموعة العربية كلها، أن يقنع مقدمي مشروع القرار A/48/L.32 بحتمية إدراج إشارة إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في الديباجة للأسباب التي ذكرتها والمتعلقة بمشاركة لبنان في مؤتمر مدريد وفي المفاوضات الثنائية اللاحقة. وإذا اعتمد مشروع القرار هذا بصيغته الحالية فقد يساء تفسيره بأن لبنان اشترك في مؤتمر مدريد وفي المفاوضات اللاحقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وحدهما، بما يتناقض والحقائق التي ذكرتها توا.

بيد أنه من المؤسف ان كل جهودنا ذهبت أدراج الرياح لأن نفس الدولة العضو التي ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولم يطعن أي بلد قط في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) سمح لها بأن تعرقل أي إشارة إليه. ويحدث هذا على الرغم من أن ذلك القرار له نفس القدر من الأهمية الأساسية لتحقيق السلم الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط الذي لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولم يطعن أي بلد قط في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ بل ان المجلس ذاته يعيد تأكيد صلاحيته كل ستة شهور عندما يصوت لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كما يعيد التأكيد على التزامه بسيادة لبنان الكاملة، واستقلاله، وسلامته الاقليمية، ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وقد كان لبنان يأمل بشدة في أن يكون بالامكان اعتماد قرار بشأن عملية السلم في الشرق الأوسط بتوافق الآراء نظرا لأننا نرى أن الهدف الأساسي لمثل هذا القرار هو دعم وتعزيز الفرصة لاحلال السلم. ومما يؤسف له أن لبنان لم يكن باستطاعته تأييد مشروع القرار هذا للأسباب التي ذكرتها توا. وعلى أية حال، نحن على استعداد للاستمرار في المفاوضات الثنائية، بل إننا ملتزمون بذلك حتى يمكن التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). بيد أننا سنواصل الامتناع عن الدخول في المفاوضات المتعددة الأطراف إلى أن يتم إحراز تقدم حقيقي في المفاوضات الثنائية.

في الختام، أغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع أعضاء الأمم المتحدة، وخصوصا أعضاء مجلس الأمن، أن يعملوا على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) لصالح السلم القيم الذي ننشده جميعا بإخلاص.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية):
إن سوريا قد أكدت إلتزامها بتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفق صيغة مدريد.

ولا تزال سوريا ملتزمة بتحقيق هذا الهدف. ولهذا فانها لا تستطيع أن توافق على قرار خاص بمجمل عملية السلام في الشرق الأوسط يخلو من ذكر قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المتعلق بلبنان، الذي شارك في مؤتمر مدريد ومحادثات السلام الثنائية المنبثقة عنه في واشنطن على أساس هذا القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أعلن أن غينيا - بيساو وكوت ديفوار انضمتا إلى البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار A/48/L.32.

تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات A/48/L.32 و A/48/L.34 و A/48/L.46.

نتناول أولا مشروع القرار A/48/L.32 المعنون "عملية السلم في الشرق الأوسط".

نبدأ الآن عملية التصويت. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: **ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.**

المعارضون: **ايران (جمهورية - الاسلامية)، لبنان، الجمهورية العربية السورية.**

الممتنعون: **الجماهيرية العربية الليبية.**

اعتمد مشروع القرار A/48/L.32 بأغلبية ١٥٥ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٥٨/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار** A/48/L.34 **المعنون "القدس".**

سنبدأ الآن عملية التصويت. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: **ألبانيا، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، إستونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عُمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين،**

بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: **اسرائيل.**

الممتنعون: **بوتسوانا، فيجي، غانا، أيسلندا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة)، نيجيريا، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، الولايات المتحدة.**

أعتمد مشروع القرار A/48/L.34 بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت (القرار ٥٩/٤٨ ألف).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/48/L.46 المعنون "الجولان السوري".

نبدأ الآن عملية التصويت. طلب اجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: **الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بوتان، بوليفيا، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، تشاد، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، السلفادور، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، الأردن، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، ميانمار، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام، اليمن، زمبابوي.**

المعارضون: **اسرائيل، الولايات المتحدة.**

الممتنعون: **ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، شيلي، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، إستونيا، أثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، بولندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، أسبانيا، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، زامبيا.**

اعتمد مشروع القرار A/48/L.46 بأغلبية ٦٥ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٨٣ عضوا عن التصويت (القرار ٥٩/٤٨ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم على مشروع القرار الذي اعتمد توا. وأود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت محددة بعشر دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ووكر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية):

وجهة نظر حكومة بلادي معروفة تماما بالنسبة للقرارات التي تتناول بشكل حاسم موضوعات تجرى بشأنها مفاوضات مباشرة بين الأطراف في المنطقة. وينبغي للجمعية أن تؤيد عملية المفاوضات هذه حتى تسمح للأطراف بأن تحسم خلافاتها مباشرة، دون أن تحكم مسبقا على نتيجة هذه المفاوضات.

وتشعر حكومتي بخيبة الأمل لاعتماد مشروع القرار A/48/L.46 بشأن مرتفعات الجولان. وكنا نأمل ألا يجري التصويت على مشروع القرار هذا في هذه السنة. لقد صوتت حكومتي مؤيدة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن مركز مرتفعات الجولان. وفي أوائل العام المقبل، ستشرع اسرائيل وسوريا مرة أخرى في مفاوضات ثنائية. وتعتقد الولايات المتحدة أنه من المهم ألا نحكم مسبقا على نتيجة هذه المفاوضات، أو أن نسيئ الحكم عليها. وحكومتي تعارض أي صيغة يمكن أن تعتبر حكما مسبقا على نتيجة المفاوضات.

ما فتئت الولايات المتحدة تعتقد أنه من الضروري السعي إلى تحقيق سلم شامل وعادل. ونحن ملتزمون بدورنا كشريك كامل ووسيط نشط في عملية السلم العربية - الاسرائيلية. وجهودنا تتركز على بناء سلم دائم وعادل وشامل لجميع الشعوب في المنطقة.

إن الطفرات التي حدثت في هذا الخريف غيرت إلى حد بعيد النهج التقليدية إزاء الصراع العربي - الاسرائيلي. وفي هذه اللحظة الهامة، نريد أن نتجنب التركيز على مسائل أو بيانات تؤدي إلى التقسيم والاستقطاب. نريد من الأطراف في المنطقة أن تعالج خلافاتها على طاولة المفاوضات. وكما كانت ممارستنا في الماضي، فإن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت على مشروع القرار A/48/L.34 بشأن القدس. ونحن مقتنعون بأن القدس يجب أن تبقى غير مقسمة، وأن مركزها النهائي ينبغي أن يتحدد عن طريق المفاوضات. وهذا النص يستخدم لغة قاسية لا لزوم لها، ولا يمكن أن تؤدي إلا إلى الاستقطاب والانقسام. وبدلا من معالجة المسألة بالطريقة التي تناولها بها هذا القرار، اتفقت الأطراف على تناول مسألة القدس في المفاوضات النهائية المتعلقة بالمركز.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالهدف المتمثل في التسوية السلمية الدائمة والعادلة والشاملة التي تتحقق عن طريق المفاوضات المباشرة القائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). والاجراءات التي اتخذتها الأطراف من المنطقة تبين أن العمل الشاق لصنع السلم يجري بالفعل. ويمكن للأطراف أن تحقق النجاح بالارادة السياسية وبروح الأخذ والعطاء. وينبغي للجمعية العامة أن تقدم تأييدها الكامل لهذه العملية، دون أن تصدر حكما مسبقا على نتيجتها.

السيد رحيم (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

صوت وفدي مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.32 بشأن عملية الشرق الأوسط. إننا نوافق على أن القرار يؤكد بحق أهمية وضرورة تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ونفهم أن القرار يأخذ بعين الاعتبار جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع، بما في ذلك القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٩٧ (١٩٨١).

السيد أبو الحساني شاهريزا (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

صوت وفدي مؤيدا مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/48/L.34 و L.48/L.46. بيد أنني أود أن أعرب عن تحفظات وفدي بشأن أجزاء القرارين التي قد تفسر على أنها اعتراف باسرائيل.

وفيما يتعلق بموضوع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.32 فإن موقف حكومتي مسجل في المحاضر. ولا أود إلا أن أذكر أننا نعتقد أن الاتفاقات الأخيرة لن تؤدي إلى الاستعادة الكاملة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وبالاضافة إلى ذلك، فإن القرار لا يشير إلى انسحاب القوات المحتلة من لبنان.

السيد غيين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

إن الأسباب التي دفعت وفد بلادي إلى التصويت، على هذا النحو، على مشروع القرار A/48/L.32 واضحة من ديباجة مشروع القرار ومنطوقه. بيد أنني أرى من المهم أن أعرب عن مدى ترحيب بيرو بقرارات واتفاقات أيلول/سبتمبر الماضي. ونعتقد أنها تشكل تغيرا هاما في الظروف الدولية. وفي حين أنها ليست سوى خطوة واحدة في العملية، فإنها خطوة هامة وجوهرية. ونعتقد أيضا أن هذه القرارات والاتفاقات سيكون لها أثر متزايد على جميع مشاريع القرارات التي ستعرض على الأمم المتحدة في المستقبل. وبالاضافة إلى ذلك، نعتقد أن المحادثات مع البلدان الأخرى المعنية بمسألة الشرق الأوسط ستستفيد أيضا من هذه العملية إلى درجة تجعل كل شخص يؤيدها بطريقة متعاونة وبناءة.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية):
صوت وفد بلادي مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.34، ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.46. ويود وفد بلادي الإفادة بأن هذا التصويت لا يعني بأي حال من الأحوال اعتراف بلادي بمن يحتلون أرض فلسطين.

لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.32، لأننا نرى أنه لا يشكل العناصر الكافية لتحقيق سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط. من ذلك أن هذا القرار لا يأخذ في الاعتبار استمرار احتلال الاسرائيليين لجنوب لبنان، ورفضهم الانسحاب منه تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

المرفق

القرار ٥٩/٤٨ باء

بعد التصويت، أبلغ وفد أفغانستان الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

إننا مع السلام الشامل المبني على العدل الذي يحقق الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ويضمن تحقيق كافة مطالب الشعب الفلسطيني في العودة الى أرضه، وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة في فلسطين، وعاصمتها القدس.

السيد التني (السودان):
صوت وفد السودان لصالح مشروع القرار A/48/L.32 التزاما بالخيار العربي في البحث عن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط، وهو ما عبر عنه السودان على اعتبار أن اتفاق اعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت خيارا فلسطينيا يتحتم على السودان احترامه.

كما اعتبره وزراء خارجية الدول العربية خطوة في طريق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط. إلا أن وفد بلادي يأسف لعدم قبول متبني مشروع القرار الأصليين اقتراح المجموعة العربية بتضمين مشروع القرار إشارة الى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، لكي يعكس مشروع القرار رغبة المجتمع الدولي في تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط. إن مطلب لبنان بتضمين مشروع القرار إشارة الى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) مطلب شرعي لأنه القرار الذي موجبه بدأ لبنان عملية السلام وما جرى ويجري من مفاوضات بينه وبين اسرائيل حول تنفيذه.

ويود وفد بلادي أن يعبر عن تأييده القوي لمطلب لبنان الشرعي، وحقه في تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). كما يعبر وفد بلادي عن قناعته الكاملة بأن السلام العادل والشامل والدائم لا يتحقق في الشرق الأوسط إلا بالإنسحاب الاسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس، واحترام الحقوق الفلسطينة الشرعية، وتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد.

السيد جانسن (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يسعد كندا أن تنضم الى مقدمي مشروع القرار الجديد المعروض في إطار البند ٣٤، والذي يقر بالإنجازات الأخيرة في عملية السلم في الشرق الأوسط. ونحن نحيي الخطوات الشجاعة التي اتخذتها اسرائيل والفلسطينيون، بالتوقيع على إعلان المبادئ، والخطوات التي اتخذتها اسرائيل والأردن بشأن جدول أعمالهما المشترك.

وكندا تشجع الأطراف في المنطقة على مواصلة المفاوضات لتنفيذ هذين الاتفاقين القائمين وإبرام اتفاقات جديدة لتحقيق هدفنا المشترك، وهو إحلال سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. إننا لعلى ثقة بأن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سيتوصلان الى حل توفيقي يقبله الجميع بشأن تاريخ انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة.

وفيما يتعلق بلبنان، فإن كندا لا تزال تؤيد قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) واتفاق الطائف، لأنهما يتعلقان بانسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان. ونحن نتطلع الى مشاركة سوريا ولبنان في عملية السلام المتعددة الأطراف. وكندا تسلم بوجود قضايا صعبة مازال من المتعين حسمها. ومع ذلك، نأمل أن نتمكن جميعا في الدورة القادمة للجمعية العامة، من الإعراب عن دعمنا للمزيد من التقدم صوب تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد استمعنا لآخر متكلم في تعليل التصويت بعد التصويت.

وأود أن أتوجه بالتهاني الى الجمعية العامة على اتخاذها القرارات المعروضة علينا اليوم. فهي تمثل تقدما بالغ الأهمية في عملية السلام في الشرق الأوسط.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥١ من جدول الأعمال (تابع)

مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة: مشروع قرار (A/48/L.19/Rev.1).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة أنهت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، في جلستها السابعة والخمسين المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأمام الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/48/L.19/Rev.1. وأعطي الكلمة لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، ليتولى عرض مشروع القرار.

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة):(ترجمة شفوية عن الانكليزية):
قبل أن أعرض مشروع القرار A/48/L.19/Rev.1، أود أن أدخل التعديل التالي على الفقرة الأخيرة من الديباجة، الواردة في الصفحة ٣. يستعاض عن الكلمات التي تبدأ بعبارة "بما فيها" وتنتهي بلفظة "المشاركة" بعبارة "بما في ذلك الوثيقة A/48/544 المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣". ويصبح نص هذه الفقرة من الديباجة كما يلي:

"وإذ تحيط علما بصفة خاصة بالطلب المؤرخ ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ بشأن إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين وبجميع الوثائق ذات الصلة فيما يخص مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة، بما في ذلك الوثيقة A/48/544 المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣.

سيدي الرئيس، لقد كان شرفا عظيما لي أن تطلبوا مني رئاسة الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بمهمة تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وعلى وجه التحديد بشأن مشروع القرار A/48/L.19. ويسعدني أيما سعادة أن أقول إنه بفضل الروح التعاونية والطبيعة الصريحة والودية للمشاركين في مشاوراتنا، أمكننا إنجاز مهمتنا في جلستي عمل للفريق العامل لا أكثر.

وبغية تسهيل عمل الفريق العامل، أنشئ فريق صياغة مفتوح العضوية، ضم وفودا من الأرجنتين، واستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وبلجيكا، وتايلند، والصين، وغيانا، وفنلندا، وكندا، وكولومبيا، والهند. كما انضمت وفود لبلدان أخرى مهتمة بالأمر الى فريق الصياغة الذي أنجز اعماله في جو من الود، بإسهام وتوجيه مفيدين من المقدم الأصلي لهذا القرار، وهو وفد بابوا غينيا الجديدة.

وأسفرت تلك المشاورات عن مشروع القرار A/48/L.19/Rev.1 الذي اعتمده بتوافق الآراء الفريق العامل مفتوح العضوية في اجتماعه الثاني والأخير. وأسجل هنا أنني أود أن أشير الى أن لغة الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار تأخذ في الحسبان نتيجة المناقشات المتعلقة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨١/١٩٩٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، والأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وتجري المناقشات الآن في المجلس حول اقتراح بإنشاء فريق من خبراء التخطيط الانمائي. وهذه اللغة تترك مجالا للتكيف مع نتائج تلك المناقشات.

أدرك الفريق العامل منذ البداية الإسهام القيم الذي يمكن أن تقدمه المبادرة في الجهود التي تبذل الآن لوضع خطة للتنمية. ولهذا أولي اهتماما كبيرا لضمان إنشاء صلة مناسبة بين المبادرة الحالية وخطة التنمية.

وختاما، أود أن أعرب عن عميق امتناني لزميلي وصديقي، السفير ريناغي ريناغي لوهيا، ممثل بابوا غينيا الجديدة، على جهوده الدؤوبة ومرونته التي كفلت لكل وفد فرصة للمشاركة في المشاورات، مما مكن من أن يصبح هذا القرار نصا توافقيا. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لجميع الوفود التي شاركت في اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية، ولأعضاء فريق الصياغة على تيسير عملي وجعله مثمرا. وأود في النهاية أن أشكركم، سيدي، على إعطائي الفرصة لرئاسة المشاورات المتعلقة بهذا البند البالغ الأهمية من بنود جدول الأعمال، والمعني بمبادرة الأمم المتحدة بشأن

تهيئة الفرص والمشاركة.

وأزكي مشروع القرار A/48/L.19/Rev.1 للجمعية، وأحث على اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار A/48/L.19/Rev.1: الأرجنتين، باراغواي، بليز، جمهورية كوريا، الرأس الأخضر، السلفادور، غواتيمالا، كوستاريكا، مدغشقر، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.19/Rev.1. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.19/Rev.1 (القرار ٤٨/٦٠).

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لكم، السيد الرئيس، ولحكومتكم، على ما قدمتموه لوفد بلدي ولي شخصيا من تأييد وتشجيع، في تطوير وتعزيز هذه المبادرة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة الى أن وصلت الى خاتمتها الناجحة اليوم. باعتماد الجمعية مشروع القرار A/48/L.19/Rev.1 بتوافق الآراء.

لقد اجتاحت رياح التغير الديمقراطي كل أنحاء المعمورة في الآونة الأخيرة، وتثني حكومة بلدي على أولئك الذي كان لهم دور حاسم في تحقيق ممارسة جميع شعوبنا في كل أنحاء العالم للحريات الانسانية وحقوق الانسان. إن المشاركة السياسية الشعبية والأعم في بلداننا كلها تتيح للأفراد والمجتمعات المحلية لجميع بلداننا فرصا لم تكن متاحة من قبل. إلا أن ترجمة الحريات الديمقراطية الى حقائق اجتماعية واقتصادية وانمائية ما زالت أمرا بالغ الصعوبة اليوم. وتمكين كل شعوبنا ومجتمعاتنا من الاستفادة من فرص التنمية أمر حيوي للغاية في عالم اليوم. ويتعين علينا جميعا أن نتكاتف في إطار توافق الآراء الهام هذا لتشجيع وتحقيق تطوير حقيقي من القاع الى القمة ينصب على الأفراد.

ويشعر وفد بلدي، كما أشعر شخصيا، بالامتنان للسيد أنتوني نياكيي، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة ونائب رئيس الجمعية العامة الذي قاد الأطراف والوفود المهتمة ببراعة للتوصل الى هذا التوافق الهام في الآراء حول مشروع القرار.

ونود أيضا أن نعرب عن عميق امتناننا لأعضاء حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧، ومنظمة الوحدة الافريقية، عن طريق المجموعة الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومحفل جنوب المحيط الهادئ، ورؤسائهم، على إسهاماتهم الحيوية في هذه المبادرة وهذا القرار ودعمهم لهما. وبالتالي أود، بالنيابة عن بلدي - حكومة وشعبا - أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم لهم بالشكر، ولأطلب شراكتهم المستمرة في تنفيذ هذا القرار ابتداء من عام ١٩٩٤.

وتشعر حكومة ووفد بلدي بالامتنان أيضا للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي شارك مشاركة فعالة في تطوير هذه المبادرة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة.

وتطلب حكومة بلدي من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية نفس الاهتمام والشراكة، لمواصلة تطوير هذه المبادرة. وفي هذا الصدد، نأمل أن تعمل المؤتمرات الدولية المزمع عقدها بشأن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وبشأن السكان والتنمية، وبشأن المرأة، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، على تشجيع وتطوير الفرص والمشاركة بصفتهما موضوعا لمداولاتها.

وختاما، تود حكومة بلادي ووفدها أن يعربا عن خالص الامتنان والتقدير لمقدمي القرار المتعلق بتهيئة الفرص والمشاركة، ولأعضاء الجمعية العامة على دعمهم السخي والحقيقي. أتمنى لهم جميعا عيدا سعيدا جدا، كما أتمنى أن يكون عام ١٩٩٤ عاما مزدهرا نشهد فيه ثمار هذا القرار، وتزيد فيه فرص التنمية، وتتحقق فيه مشاركة أعم من جانب كل شعوبنا وبلداننا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أن أتوجه بخالص الشكر للممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة، السيد أنتوني ب. نياكيي، على اضطلاعه، نيابة عني بمشاورات عاجلة، أدت الى أن يعتمد اليوم بتوافق الآراء مشروع القرار الذي عرضه ممثل بابوا غينيا الجديدة، وأود أن أتوجه اليه بالشكر أيضا على استعداده الفوري للتعاون.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٣٨ (تابع) و ٣٩ (تابع) من جدول الأعمال

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

(أ) **تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري** (A/48/22)

(ب) **تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد وشحن النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا** (A/48/43)

(ج) **تقارير الأمين العام** (A/48/467 و Add.1 و A/48/523 و A/48/691)

(د) **تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)** (A/48/657)

(هـ) **مشاريع القرارات** (A/48/L.29 و A/48/L.30 و A/48/L.31/Rev.1 و A/48/L.36)

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/524)

(ب) **مشروع القرار** (A/48/L.37).

السيد راكو توند رامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

بالرغم من تأرجح المفاوضات المتعددة الأطراف بين التقدم والتراجع، ثبت أن عام ١٩٩٣ كان نقطة تحول حاسمة في العملية الرامية الى القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية. وبفضل التقدم الذي تم إحرازه، واعتماد قانون ٢٣ أيلول/سبتمبر الذي ينص على أنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي الذي أوكلت اليه مهمة الإشراف على انشاء نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا، تمكن المجتمع الدولي من إقرار الطلب الذي تقدم به شخصيا السيد نيلسون مانديلا برفع الجزاءات الاقتصادية.

وسمح لنا بدء أعمال المجلس التنفيذي، في ٨ كانون الأول/ديسمبر، برفع الحظر المفروض على توريد النفط، ونعلم أن برلمان جنوب افريقيا يناقش الآن الدستور الانتقالي الذي سيمنح حق التصويت لجميع البالغين من مواطني جنوب افريقيا، وهو شرط مسبق لا بد منه لإجراء الانتخابات المزمع عقدها في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وستبدأ ثلاث هيئات فرعية مستقلة تابعة للمجلس التنفيذي الانتقالي - اللجنة الانتخابية المستقلة، ولجنة وسائط الإعلام المستقلة، وهيئة الإذاعة المستقلة - عملها قريبا. وسيسجل التاريخ إقامة هذه الهيئات بوصفها معالم بارزة في عملية القضاء على الفصل العنصري التي لا رجعة فيها.

إننا نثني على الأحزاب السياسية والمجموعات الأخرى التي مكنتها مثابرتها وسعيها الحثيث من أجل حل توفيقي ناجع، من التغلب على العقبات التي تعترض طريقها وتجاوز الطريق المسدود؛ ونناشد الأطراف التي نأت بنفسها عن المفاوضات أن تنضم الى معسكر الرشد والاعتدال، وتسهم في بناء جنوب افريقيا جديدة.

وبالرغم من هذه التطورات المشجعة، فإن هشاشة العملية تتبدى في الأحداث التي تقع يوميا. ويجب على جنوب افريقيا أن تواجه التحديات التي لا يمكنها التصدي لها إلا من خلال التعبئة الطوعية. لجميع قطاعات السكان متحدة، سعيا وراء هدف مشترك. علاوة على ذلك، يجب عليها أن توظف قدرا كبيرا من مواردها لتصحيح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي تقسم مجتمع جنوب افريقيا.

ويمثل العنف السياسي الجاري العقبة الأولى أمام تقدم الديمقراطية في جنوب افريقيا. وهذا العنف يتسم بالتنظيم البارع والسرعة الفائقة في التنفيذ،

والدقة البالغة في اختيار الضحايا؛ وهو لذلك ليس مجرد مسألة مصادفة أو مجرد رد فعل شعبي - حتى في بلد يظل العنف فيه من أبرز الموروثات المنظورة لنظام الفصل العنصري. وما من شيء يستطيع وقفه ما دام الزعماء السياسيون يبقون على مناخ إنعدام الثقة، والاتهامات المتبادلة بالتآمر والمدافعين عن الكراهية العنصرية أملا في إدامة امتيازاتهم وحماية مصالحهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنصاري (الهند).

إن جنوب افريقيا تقف اليوم على مفترق طرق. وهناك مسؤولية كبرى تقع على عاتق زعمائها السياسيين. فالعنف ليس أمرا لا يمكن التغلب عليه، فبالإرادة السياسية والشفافية يمكن احتواؤه. وينبغي أن يبدأ الزعماء بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في اتفاق السلم الوطني، واحترام مدونة السلوك التي صادقوا عليها. أما اختيار الحل المسلح فليس من شأنه إلا أن يؤدي الى الدمار والخراب الاقتصادي وموت أعداد لا تحصى من منكودي الحظ. وإذ لا يغيب عن البال المثال المحزن للبلدان المجاورة، فإننا نشجع جميع الأعراق على اللقاء معا والعمل معا من أجل مستقبل مشترك.

ويوافق وفد بلادي على الفكرة القائلة بأنه ليس بإمكان أي بلد أن يعيش في استقرار وأمن عندما تكون الفوارق الاجتماعية في أوساطه صارخة جدا. بل إنها فكرة تنطوي على تهديد أكبر لدى تطبيقها على جنوب افريقيا، حيث أوجد نظام الفصل العنصري هوة سحيقة بين السود والبيض. إن جدوى عملية السلم وصلابة المستقبل الديمقراطي لجنوب افريقيا تعتمدان الى حد كبير على الأولوية التي ستمنح للتدابير والبرامج الرامية الى تحسين ظروف المعيشة لغالبية السكان. وأولئك السكان، بافتقارهم الى الأمن الاجتماعي وضمانات الرواتب وعدم قدرتهم حتى على الاستفادة من أبسط أشكال التقدم التكنولوجي، مثل المياه الجارية والكهرباء، يواصلون العيش في فقر مدقع.

ولأكثر من أربعة عقود، ظلت الأمم المتحدة تندد بالفصل العنصري وتدعم حركات التحرر؛ ووفرت الموارد وأبقت المجتمع الدولي يقظا في الحملة المناهضة للفصل العنصري. ومما يسرنا أن المنظمة عازمة على إكمال المهمة.

ويغتنم وفد مدغشقر هذه الفرصة ليتقدم بالتهنئة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على جهودها التي لم تكل لصالح المحرومين في جنوب افريقيا. فاللجنة الخاصة، من خلال بياناتها واحتجاجاتها، وما نظمته من ندوات وحلقات دراسية وبعثات، تمكنت أخيرا، وبصبر الماء المتقطر على الصخر، من اختراق الحجر الجرانيتي للفصل العنصري.

وفي الآونة الأخيرة، شاركت اللجنة الخاصة في رعاية ندوة خاصة بالتسامح السياسي في جنوب افريقيا: دور صناع الرأي ووسائط الاعلام. وشدد المشاركون على الدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به وسائط الاعلام السمعية والمرئية، إذا التزمت الحياد، في إعداد وتوعية الناخبين، خاصة وأن بعض المذيعين يمكنهم تقديم معلومات باللهجات المحلية. ومثل هذه البرامج الإذاعية يمكن أن تكون مكملة للبرامج التربوية المدنية للأمم المتحدة، مما يمكن الناخبين من التوجه الى مراكز الاقتراع وهم على دراية تامة بالحقائق.

وبصرف النظر عن نطاق وتعقد المهمة، استجابت الأمم المتحدة لتوقعات أبناء جنوب افريقيا بإرسال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، التي تعمل، بالتعاون مع مراقبين من منظمة الوحدة الافريقية والكومنولث والاتحاد الأوروبي، لتهيئة مناخ أكثر مؤاتاة للتسامح السياسي.

ونحن نرحب أيضا بكون المنظمة قد وافقت على طلب مساعدة انتخابية الذي تقدمت به السلطات المؤقتة في جنوب افريقيا، وبأنها تخطط لاتخاذ قرار، دون تأخير، بشأن الدور الذي ستضطلع به في العملية الانتخابية.

ويؤيد وفد بلادي التوصية الخاصة بمساعدة الدول التي كانت ضحية للسياسات المدمرة التي مارسها نظام الفصل العنصري من قبل، والتي مازالت آثارها قائمة حتى الآن. كما نؤيد النداء من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والفنية والمالية التي تمكن تلك البلدان من النهوض مرة أخرى من أنقاض الحرب.

ومدغشقر تشارك المجتمع الدولي في الإعراب عن التهاني الحارة للفائزين بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣، الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا. ونأمل أن يحذو كل فرد من أبناء جنوب افريقيا حذو هذين الرجلين البارزين، وأن ينجح، بعد القضاء على الفصل العنصري في التغلب على الخلافات القائمة لاقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

السيد موتومورا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أجد من دواعي سروري البالغ أن أخاطب الجمعية بشأن موضوع القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

لقد وصلنا بالفعل الى منعطف تاريخي، وعندما تناولت هذه المسألة في دورة العام الماضي للجمعية العامة كانت الحالة في جنوب افريقيا غير مستقرة، وبسبب زيادة العنف توقفت المفاوضات المتعددة الأطراف، وكان هناك خطر حقيقي من فقد الزخم اللازم لإحداث التغيير الايجابي، إلا أنه لحسن الحظ، أمكن خلال العام الماضي إحراز تقدم حقيقي نحو إقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية. ففي يوم ١ نيسان/ابريل، وبعد ١٠ أشهر من تعليق عملية التفاوض المتعددة الأطراف، استؤنفت هذه العملية. والمفاوضات، التي جمعت ٢٦ طرفا معا، وفرت إطارا لأكثر التجمعات تمثيلا في تاريخ جنوب افريقيا، مما يعد حقا علامة بارزة على طريق الديمقراطية الكاملة.

لقد نجحت المفاوضات في تحديد موعد لأول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية على الاطلاق في جنوب افريقيا، وفي اتخاذ قرارات تاريخية بشأن المجلس التنفيذي الانتقالي، وبشأن اللجنة الانتخابية المستقلة، ولجنة وسائط الاعلام المستقلة، وبشأن هيئة الاذاعة المستقلة، وبشأن دستور مؤقت للفترة الانتقالية. والمجلس التنفيذي الانتقالي الذي أنشئ رسميا في الأسبوع الماضي فقط، سيمكن شعب جنوب افريقيا كله من المشاركة في عملية تحديد مصير بلده. واليابان ترحب ترحيبا حارا بكل تطور من هذه التطورات، وتثني على جميع الأطراف لعدم سماحها للعنف والتخويف بقطع المفاوضات.

ولقد كان هذا المناخ الايجابي هو الذي مكن الجمعية العامة من رفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، واتخاذ قرارها بتوافق الآراء بتوجيه من السيد نيلسون مانديلا - ولعلي أضيف، وبمباركته. ويجب بذل كل الجهود للحفاظ على هذا الزخم. وأود أن أؤكد، بشكل خاص، على أهمية ضمان إجراء الانتخابات في موعدها المقرر، يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بطريقة حرة ونزيهة وسلمية. واليابان تشارك المجتمع الدولي في حث جميع الأطراف، بما فيها تلك التي لم تشارك بالكامل في المحادثات المتعددة الأطراف على احترام الاتفاقات المتوصل اليها في المفاوضات، وإعادة تأكيد التزامها بالمبادئ الديمقراطية، والمشاركة في الانتخابات. وأية مسائل معلقة يجب أن تحل عن طريق المفاوضات.

سأكون مقصرا إن لم أعلق على العنف الذي لا يزال مستمرا، وأحيانا بمستويات لم يسبق لها مثيل. وبالفعل ففيما بين تموز/يوليه ١٩٩٢ وحزيران/يونيه ١٩٩٣، أودى العنف بأرواح ما يزيد على ٣٠٠٠ فرد وأشاع الخوف والكرب في أنحاء البلاد. إن نمط الأعمال الوحشية الغاشمة الذي اتبع مؤخرا يوحي بأنها قد تعزى الى بواعث غير سياسية، الأمر الذي يشكل لنا مصدرا إضافيا للقلق. وحكومة بلادي تدعو جميع الأطراف الى ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس، وبذل قصارى جهدها لمكافحة العنف أيا كان مصدره ومهما كانت بواعثه. وينبغي حث سلطات جنوب افريقيا على ممارسة مسؤوليتها الرئيسية، بالكامل وبشكل محايد عن حماية أرواح وأمن وممتلكات جميع أبناء جنوب افريقيا.

واليابان تثني على العمل الذي اضطلع به الأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في مساعدة عملية التغيير الديمقراطي السلمي. ونرحب بالقرار الذي اتخذ مؤخرا لتدعيم البعثة. كما نلاحظ مع التقدير الإسهامات الحقيقية التي يقدمها مراقبون من منظمة الوحدة الافريقية والكومنولث والاتحاد الأوروبي لبناء جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية. ومن الأمور الأساسية بالنسبة للمجتمع الدولي أن يساعد في الانتخابات المقبلة لضمان نجاحها. وتشارك اليابان الدول الأخرى في دعوة الأمين العام الى الإسراع - بالتشاور مع مجلس الأمن وبالتنسيق مع بعثات المراقبين الأخرى - في التخطيط لدور الأمم المتحدة في عملية الانتخابات.

لقد أيدت اليابان دائما شعب جنوب افريقيا في كفاحه السلمي للحصول على حقوق الانسان الأساسية والحريات الديمقراطية الخاصة به. وقد انتهزت كل فرصة ممكنة لتشجيع الأطراف على المشاركة بالكامل في المحادثات المتعددة الأطراف وحسم المسائل المعلقة بالوسائل السلمية وحدها. وسنواصل القيام بذلك.

كما قامت حكومة بلادي عبر سنوات بتقديم المساعدة، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، لضحايا الفصل العنصري ولجهود شعب جنوب افريقيا للتغلب على مشاكله الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة، وبخاصة في مجالات التعليم والعمالة والصحة. واليابان، باعتبارها عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم

المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي، أسهمت، على سبيل المثال، إسهاما نشطا في أعمال اللجنة، وساهمت هذا العام بمبلغ ٠٠٠ ٦٦٠ دولار في برامجها. وحقيقة الأمر، أننا خصصنا في العام المالي ١٩٩٣ حوالي خمسة ملايين دولار لمساعدة شعب جنوب افريقيا.

أود أن اختتم ملاحظاتي بالاقتباس من البيان الذي أدلى به، في هذه القاعة في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، الرئيس نيلسون مانديلا، الحائز لجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣، والذي أعلن ما يلي، معلقا على الممارسة الشائنة للفصل العنصري:

"إن الحاجة التاريخية الى إنهاء هذه الجريمة بأسرع ما يمكن وبأكثر الطرق سلما تتطلب منا، نحن شعوب العالم، أن نظل متحدين كما كنا ومتلزمين كما كنا بقضية الديمقراطية والسلم والكرامة الانسانية والرخاء لشعب جنوب افريقيا كله".

واليابان تشارك المجتمع الدولي بحرارة في دعمه لكفاح جنوب افريقيا السلمي لتحقيق هذه الأهداف الغالية.

السيد قادر (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بعد عقود من العذاب والحرمان اللذين عانت منهما أغلبية شعب جنوب افريقيا، جاءت التطورات الايجابية التقدمية التي حدثت هناك مؤخرا لتمثل تغييرا يلقى الترحيب. وإذ تم التخلي عن السياسة البغيضة والخسيسة للفصل العنصري، وعن الإكراه على احتقار الانسان للإنسان على أساس اللون وحده، فإن ذلك ينبغي ألا يكون فقط مدعاة للارتياح لدى بقية العالم التي تؤمن بالكرامة المتأصلة للإنسان وبالمساواة بين البشر جميعا، وإنما أيضا بمثابة إنذار لأولئك الذين يمعنون في إدامة مثل هذه الممارسات الشريرة بأشكال أخرى، مثل "التطهير العرقي". فسوف يتم رفض "التطهير العرقي" بنفس الطريقة التي رفض بها المجتمع الدولي الفاشية والنازية والفصل العنصري.

إن إعلان الرئيس دي كليرك المتعلق بإلغاء الفصل العنصري في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ كان نقطة تحول في تاريخ جنوب افريقيا. ومما يستحق الثناء فعلا، إنه خلال ثلاث سنوات من المفاوضات الصبورة والمخلصة، تمكنت أغلبية الأحزاب ذات الآراء السياسية المتباينة من تحقيق توافق في الآراء بشأن شكل مقبول من الحكم الديمقراطي لجنوب افريقيا في مرحلتها الانتقالية من الفصل العنصري. ومن أهم التطورات في هذه المفاوضات الاتفاق على عقد أول انتخابات ديمقراطية في جنوب افريقيا في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وللمرة الأولى سيكون لجميع أبناء جنوب افريقيا الحق الآن في التصويت على أساس حق الاقتراع للبالغين وانتخاب مرشحين يختارونهم لمختلف أجهزة الحكومة. كما تجلى التقدم الايجابي في الاتفاق على إنشاء لجنة انتخابية مستقلة ولجنة مستقلة لوسائط الاعلام لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، واعتماد برلمان جنوب افريقيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ قانونا "يقر" الاتفاقات التي تم التوصل اليها بشأن إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي الذي يغطي المجالات الهامة في الحكومة. ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أن المجلس بدأ العمل فعلا وعقد أول اجتماع رسمي له في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ومما يبعث على الارتياح أيضا أن نلاحظ أن السيد مانديلا والرئيس دي كليرك تقاسما جائزة نوبل للسلام التي منحت لهما على دورهما التاريخي في جميع التطورات.

وبالرغم من أنه تم تحقيق الكثير مما يبشر بالخير لشعب جنوب افريقيا، فإن ما يقلقنا بشكل خطير الآن هو استمرار العنف السياسي الذي يودي بمزيد من أرواح الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في ذلك البلد. إن هذه المحن الإنسانية تدعو الى الأسف فعلا في وقت يتوقع فيه من جميع الأطراف المعنية أن تبني جسورا من العلاقات الانسانية الطيبة، التي تعد ضرورية الآن لاجراء انتخابات ناجحة على مستوى البلاد. وهذه التطورات تحملنا على الحذر ومواصلة السهر الدولي على عملية الانتقال الى جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية.

إن قيمة وجود الأمم المتحدة وبعثات المراقبة الدولية الأخرى في الانتخابات في جنوب افريقيا في هذه المرحلة الحاسمة قلما تحتاج الى تأكيد. وإن قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) يستحق الثناء، لأنه بفضل هذا الاجراء سيكون للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والكمنولث والاتحاد الأوروبي أكثر من ١٠٠ موظف لمراقبة العملية الانتخابية في جنوب افريقيا. مع ذلك، وإذ يقترب اليوم الذي ستجري فيه الانتخابات، نعتقد أن من الضروري للغاية وزع عدد كبير من مراقبي الانتخابات الدوليين لفترة أطول وذلك لضمان قيام المجموعات السياسية بتنظيم نفسها بحرية، وتنظيم المسيرات والمهرجانات بصورة سلمية، وعدم تعرض عامة المواطنين للترهيب والضغط.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن أبناء جنوب افريقيا، بدعم ومساعدة من الوجود الدولي، من توفير بيئة يسودها السلم والأمن والهدوء عن طريق احتواء العنف الحالي، وذلك لكي يشعر الناخبون بالأمان والاطمئنان الكافيين أثناء الانتخابات ليذهبوا الى مراكز الاقتراع للتصويت. وبالتالي، يجب البدء ببذل الجهود من الآن، وبالتعاون مع حكومة جنوب افريقيا وجميع الأحزاب التي تلتزم بدقة بروح ونص أحكام اتفاق السلم الوطني مما يعزز هياكل السلم التي نص عليها الاتفاق. ويمكن للأمم المتحدة أن ترغب من جانبها في النظر بزيادة عدد المراقبين المدنيين والشرطة زيادة كبيرة في الفترة ما قبل الانتخابات وأن توفر لهم ما يلزم لمواصلة اضطلاعهم بواجباتهم بعد ذلك بعدة شهور.

إن الأمم المتحدة، والجمعية العامة خصوصا، قد ترغبان في استخدام ما تملكان من نية حسنة ضخمة مع العناصر الموجودة داخل جنوب افريقيا والتي تود البقاء خارج العملية التفاوضية المتعددة الأحزاب لتشجعها على الانضمام الى العملية من أجل المصلحة الأكبر لكل مواطن في جنوب افريقيا، ولكي يستأصل من بينهم الى الأبد العنف الذي أثقل كاهلهم.

أخيرا، يود وفد بلادي أن يثني على الدور الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في كامل عملية إقامة جنوب افريقيا لا عنصرية وديمقراطية. ونأمل، حسب رغبة السيد ثابو مبيكي، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، بتمديد ولاية هذه اللجنة الى حين تعيين حكومة منتخبة ديمقراطيا لجنوب افريقيا. وسيكون هذا خاتمة لائقة للتحدي الصعب الذي تصدى له المجتمع الدولي بدعم قضية الأغلبية في جنوب افريقيا الحركة المناهضة للفصل العنصري ومساعدتهما في تجاوز الأوقات الصعبة والظروف المجحفة على حد سواء.

إن الأمم المتحدة تقف على عتبة مشاهدة انتصار للبشرية جمعاء في جنوب افريقيا. عسى أن يكتب لها النجاح من أجل منفعة الجميع.

السيد تني (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القضية المعروضة علينا اليوم لم تعد تتعلق بأفضل السبل الكفيلة بمكافحة ظاهرة الفصل العنصري التي تتبخر بسرعة، وإنما بكيفية التخلص من بقاياه بأقصى فعالية وضمان أن تتم الفترة الانتقالية الى جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية في مرحلة ما بعد الفصل العنصري على نحو سلمي وبأقل ضرر ممكن.

ولتحقيق ذلك الهدف، يجب علينا أن نكف عن المطالبة بالمعاقبة وفرض الجزاءات، وأن نسعى بدلا من ذلك من أجل المصالحة والحل التوفيقي، الأمر الذي ينعكس على الوجه السليم في مشاريع القرارات المقدمة هذا العام. وينبغي علينا أن نساعد جنوب افريقيا على الاستمرار في مسارها الثابت حتى يوم الانتخابات، وألا نسمح للتيارات الغادرة بحرفها عن مسارها، إذ أن جنوب افريقيا على موعد مع القدر في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عندما يجري دفن الفصل العنصري الى الأبد ودون رجعة في صناديق الاقتراع.

هذا التطور لا بد أنه من أكثر التطورات تشجيعا وتفاؤلا في عصرنا. والطريق، بطبيعة الحال، محفوف بالمخاطر. ومما لا شك فيه أنه ستكون هناك عقبات وارتدادات وأعمال عنف للأسف. إلا أن الاتجاه واضح وجلي، وسوف يتحقق الهدف حتما، بفضل الجهود الحثيثة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة.

إلا أن التقدير يجب أن يمنح أولا وقبل كل شيء للتضحيات البطولية التي قدمتها أجيال وملايين من أبناء جنوب افريقيا، الذين عانوا من نير الفصل العنصري. إن انتصارهم انتصار خاص لجميع الأفارقة. وبالنسبة لشعب اسرائيل الذي يحتفل هذا الأسبوع بعيد النور، الذي يحيي ذكرى تخليصهم من الظلم، فإن هذه لحظة هامة نعبر فيها عن إعجابنا ونتقدم بتهانينا الى شعب جنوب افريقيا وهو يقطع الأميال الأخيرة على الطريق الطويل نحو الحرية.

لقد كانت العلامات على هذا الطريق مشجعة. فمن العلامة البارزة المتمثلة بالإفراج عن نيلسون مانديلا، مرورا باقرار اتفاق السلم الوطني، والمفاوضات متعددة الأحزاب، وتفكيك الهياكل القانونية للفصل العنصري، ووزع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة، وانتهاء بالأحداث الأخيرة المتمثلة في رفع الجزاءات واعتماد مشروع الدستور وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، إنما كنا نشهد مسيرة لا رجعة فيها نحو الديمقراطية الكاملة.

يتطلب العمل الحالي والمستمر لبناء أمة نوعيات غير عادية من البصيرة، والقيادة والمهارة السياسة. قيادة يمكنها أن تحقق الوعود والفرص، وتبعث الإيمان في التابعين، وتسيطر على الخوف والشك وتتغلب على المصالح المتنافسة. ويمكن أن تطلق عملية التحرير مشاعر هائلة تؤدي الى العنف. واذا كان التنوع العرقي والثقافي، نعمة لأي مجتمع تعددي، فقد

يولد أيضا الشك والفرقة في الأوقات العصيبة. وقد ينزع المتطرفون الجامحون الى إشاعة الفوضى والاضطرابات بنية تخريب التقدم السياسي.

في مثل هذه الأوقات تكون القيادة والتصميم، والمثابرة والصبر لرجال الدولة مثل الرئيس ف. و. دي كليرك ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نلسون مانديلا، اللذين، فازا معا، وعن جدارة بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣، محل اختبار. وقد رحبت اسرائيل، حكومة وشعبا بهذا الفوز، وهي تتمنى لهذين القائدين كل نجاح في تحقيق مهمتهما التاريخية. إنهما يمثلان الايمان الراسخ الذي لا يتزعزع والذي يمكن أن يعبر الفرقة العنصرية، ويحقق الوفاق فيما بين الخصوم، ويضمن الانتقال السلمي والمستقر الذي يسمح لجميع الأطراف بالمشاركة في تشكيل مجتمع جديد يتوقع فيه الجميع الحصول على نصيبهم العادل.

وتقف اسرائيل على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذا الجهد العظيم، بالتعاون في إعداد أفراد غالبية أبناء جنوب افريقيا المحرومين من حقوهم الشرعية، ليصبحوا مشاركين بالكامل في ممارسة الديمقراطية. وقد تخرج أخيرا عشرون من زعماء الطائفة السوداء والمناضلين المنتمين الى المؤتمر الوطني الافريقي، وممثلين لمنظمات أخرى، من حلقة دراسية لتعليم المصوتين في اسرائيل، ونأمل أن تكون هذه مجرد بداية. وسنواصل هذه المهمة الحيوية، سواء على الصعيد الثنائي أو بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وعندما يحين الوقت، نتوقع المشاركة في إرساء خبراء ومراقبين، حسب الاقتضاء للمساعدة في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا.

ومع ذلك، علمتنا التجربة أن العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاشتراكية لا تتحققان من خلال الاقتراع وحده. ولا يمكن لأي نظام سياسي أن يكون محررا حقا ما لم يكن هدفه أن يصبح قادرا على البقاء من الناحية الاقتصادية، ويرفع مستويات المعيشة، ويوفر الإسكان المناسب، والتغذية، والكساء والتعليم وفرص العمل، ويلبي احتياجات من يتوقعون أن يصبحوا أعضاء نشطين ومتساوين في الأمة الجديدة. ومن أجل أن نضمن نجاح هذا الجهد الفريد، لا بد من تقديم أكثر من مجرد المساعدة الانتخابية: يجب أن نساعد جنوب افريقيا على وضع الأسس الاقتصادية الصلبة التي تحقق المزايا الملموسة لجميع مواطنيها.

لقد كانت اسرائيل طوال السنوات الماضية تسهم بنصيبها الخاص بمشاطرة تجربتها الفريدة ودرايتها الفنية مع المجموعات المعدمة في جنوب افريقيا. وقد فعلنا هذا من خلال مجموعة متنوعة من البرامج التعليمية والتدريبة والزمالات والدورات الدراسية المهنية المقدمة من خلال القنوات الرسمية، مثل شعبة التعاون الدولي وسائر المؤسسات والمنظمات العامة. كما تدرب ما يقرب من ٦٠٠ من أبناء جنوب افريقيا السود من الزعماء والعمال والدارسين، في مجالات العلوم والتكنولوجيا، والصحة، والعمل الاجتماعي، وتنمية المجتمع والزراعة. وسيستمر جهدنا في هذا المقام.

لقد أبدى وزير خارجية اسرائيل، بيريز، عند اجتماعه مع رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نلسون مانديلا، في نيويورك في بداية هذه الدورة، اهتمام اسرائيل بتعزيز العلاقات الاقتصادية بدرجة أكبر مع جنوب افريقيا الجديدة. ونحن مستعدون لأن نسلك بنشاط جميع طرق التعاون الممكنة من خلال القنوات المناسبة. ورغم أننا قد نكون أيضا مشتركين في جهود تعاونية في أماكن أخرى، فلن نغمض أعيننا عن التحديات التي تواجه جنوب افريقيا الجديدة وهي تبزغ في ضوء عهد جديد.

إن اعتماد قرارات بتوافق الآراء بشأن الفصل العنصري، بعد انتصار الحس السليم والاعتدال، سيكون علامة على تحول أممنا المتحدة من المواجهة الى التعاون. وقد تبين هذا الاتجاه الإيجابي بالمثل في تقرير هذه السنة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/48/22). ويعكس هذا التقدم علاقات اسرائيل المتجددة والمنشطة مع كثير من الأصدقاء الجدد والقدامى في كل أنحاء افريقيا. والواقع أن هذه الصداقة الجديدة هي الخاتمة المناسبة لزوال الادعاءات الكاذبة الخاصة بالعنصرية والحملة البغيضة من الأكاذيب التي شنتها الدعاية ضد الصهيونية واسرائيل في الماضي غير البعيد. وإننا نتطلع الى اليوم، وهو يوم غير بعيد بالتأكيد، الذي نتمكن فيه سويا، مع أصدقائنا الجدد في افريقيا، من أن نضم أيدينا عبر القارة لبناء جسر إنساني من التعاون، والتضامن والديمقراطية.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية):

منذ انتهاء دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين، عجلت بعض الأحداث الكبرى في جنوب افريقيا من الديناميات الإيجابية لعملية سياسية بالغة التعقد في ذلك البلد، عملية ينبغي أن تؤدي الى القضاء على الفصل العنصري سلميا، وإقامة جنوب افريقيا

ديمقراطية وغير عنصرية.

وكانت نقطة التحول في هذه العملية، هي المفاوضات المتعددة الأطراف التي استؤنفت في نيسان/ابريل من هذه السنة بمشاركة قطاع عريض من الأحزاب والحركات السياسية. لقد توجت أكثر من نصف سنة من العمل المكثف في ذلك المحفل بعدة اتفاقات اجتازت الطريق المسدود الذي طال أمده في عملية التسوية السياسية الداخلية. ونتيجة لذلك، قررت الأطراف تحديد تاريخ لاجراء أول انتخابات ديمقراطية شاملة في تاريخ جنوب افريقيا - وهو ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ - وأبرمت اتفاقا فيما يتعلق بدستور مؤقت ومشروع قانون انتخابي سيصبح، مع القوانين التي وافق عليها برلمان جنوب افريقيا بشأن الهياكل الانتقالية للسلطة، أساسا صلبا للإعداد لإجراء الانتخابات، ولنظام سياسي للدولة في جنوب افريقيا في الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات.

وكان التطور المنطقي لتلك الاتفاقات الإعلان الرسمي الذي صدر أخيرا في بريتوريا ببدء أنشطة المجلس التنفيذي الانتقالي، الذي يعتبر مسؤولا بصفة خاصة عن رصد الانتخابات الحرة والعادلة للجمعية التأسيسية.

ونعتقد أن لدينا كل الحق في أن نؤمن بأن هذا الحدث يمثل انطلاقة حقيقية في تعميق الاصلاحات الديمقراطية في جنوب افريقيا، بالاضافة الى انتصار القيم الإنسانية العالمية والحس السليم، على نظام الفصل العنصري غير الإنساني. وقد كان هذا النجاح نتيجة سنوات عديدة من الكفاح وإنكار الذات من جانب القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا برئاسة المؤتمر الوطني الافريقي، وهو كفاح استكمل في السنوات الأخيرة بجهود الجناح الإصلاحي لقيادة جنوب افريقيا. وفي هذا السياق، نود أن نشيد إشادة واجبة بالشجاعة الشخصية والتصميم السياسي والواقعية التي اتسم بها المتلقيان لجائزة نوبل للسلام هذه السنة، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي نلسون مانديلا، ورئيس جنوب افريقيا ف. و. دي كليرك، اللذان، من أجل حاضر ومستقبل بلدهما، أبديا التصميم والحنكة السياسية الحقيقية اللازمين للتغلب على المظالم العنصرية وغيرها، التي أثقلت كاهل جنوب افريقيا منذ أمد طويل.

لا شك في أن التغير الإيجابي الحاصل في جنوب افريقيا والذي يدلل عليه عدم إمكانية الرجوع عن عملية التحول الديمقراطي في هذا البلد، سيتعزز بفضل الجهود النشطة التي تبذلها الأمم المتحدة أيضا. فالمجتمع الدولي بكامله يتبع سياسة متسقة ترمي إلى القضاء بأسرع ما يمكن على الفصل العنصري بالوسائل السلمية؛ واستجابته للعملية التي تكتسب قوة متزايدة، والمتمثلة في إزالة هذا النظام البغيض، تتجلى في قرارات توافق الآراء التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا البند. وكما هو معلوم تماما، فإن الجمعية العامة، في بداية تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، واستجابة للنداء الذي وجهه نلسون مانديلا في هذه القاعة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، اتخذت القرار ١/٤٨ الذي يقضي بإلغاء جميع الأحكام السابقة التي تحظر إقامة علاقات اقتصادية مع جنوب افريقيا أو تحد منها.

وفيما يتصل ببدء الأنشطة التي يقوم بها المجلس التنفيذي الانتقالي، فإن ولاية الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا يتعين انهاؤها عملا بمشروع القرار A/48/L.31/Rev.1. وهذه السياسة البناءة التي تنتهجها الأمم المتحدة هي تسليم بالحقائق السياسية الجديدة التي برزت في هذا البلد، وتقدمه المطرد نحو إقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي. ونعتقد أن توسيع علاقات جنوب افريقيا الاقتصادية والثقافية والعلاقات الأخرى مع العالم الخارجي ينبغي أن يشجع على استقرار الحالة في البلد، ويعزز الخطوات الإيجابية المتخذة بشأن العلاقات مع بلدان منطقة الجنوب الافريقي، والتي شهدت تحسنا في الأوقات الأخيرة.

ومع ذلك، ثمة عمل كثير لا يزال يتعين انجازه. وهناك شعور بالقلق العميق في بلدنا وفي سائر أنحاء العالم إزاء استمرار أعمال العنف في جنوب افريقيا، التي أدت إلى إزهاق الأرواح، والتي ترمي أساسا إلى تقويض عملية القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، نؤيد النداء الذي يتضمن مشروع القرار A/48/L.29 والموجه إلى السلطات في جنوب افريقيا بأن تتخذ خطوات لوضع حد لأعمال العنف وحماية أرواح وأمن وممتلكات جميع مواطني جنوب افريقيا. والأمر الرئيسي، كما نراه اليوم، هو تعزيز التفاعل البناء بين السلطات في جنوب افريقيا والأحزاب المعارضة والهيئات الانتقالية، بغرض إزالة الفصل العنصري بالكامل، والانتقال السلس والخالي من المواجهة، نحو إقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

ومما يتصف بأهمية رئيسية من أجل المحافظة

على التحرك الدينامي الإيجابي لتطور الحالة في جنوب افريقيا، تعزيز استقرار الحياة العامة، والمعارضة الشديدة لأية محاولة لاستخدام العنف كوسيلة لتحقيق مآرب سياسية. وفي هذه الفترة المصيرية الشديدة التقيد من تاريخ جنوب افريقيا، فإن الحوار البناء وقدرة الأطراف على التوصل إلى حل توفيقي، أمران يتصفان بأهمية زائدة أكثر من أي وقت مضى. إن الاعتماد على المواجهة ليس من شأنه إلا أن يزيد من معاناة الناس في جنوب افريقيا الأمر الذي يفضي إلى فقدان مزيد من الأرواح البشرية، ويتسبب في الفوضى وحدوث فراغ خطير في السلطة وما من شك في أن ذلك سيستغله أعداء الاصلاحات الديمقراطية في ذلك البلد.

لهذا السبب، فمن الأهمية البالغة بمكان أن تقوم جميع الأطراف في جنوب افريقيا، بما في ذلك الأطراف التي لم تشارك بالكامل في المفاوضات المتعددة الأطراف، باحترام الاتفاقات التي تحققت في هذه المفاوضات، وإعادة تأكيد إخلاصها للمبادئ الديمقراطية، والمشاركة في الانتخابات المقبلة، وإظهار تصميمها على اختتام المفاوضات والتغلب على خلافاتها.

والمجتمع الدولي، من جهته، ينبغي ألا يتوانى في جهوده الرامية إلى تقديم المساعدة الفعالة والتشجيع لعملية الاصلاحات البعيدة الأثر في جنوب افريقيا. وثمة دور إيجابي في تحقيق الاستقرار للحالة السياسية في هذا البلد، ينتظر مراقبي الأمم المتحدة، فضلا عن مراقبين من المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الافريقية والكمنولث. والاتحاد الروسي يؤيد بقوة إزالة الفصل العنصري نهائيا في أقرب فرصة ممكنة. وهو يعارض أي شكل من أشكال التمييز العنصري، ويؤيد الضمان الكامل لحقوق الإنسان، وانتقال جنوب افريقيا السلمي إلى الديمقراطية. وبغية تحقيق هذه الأهداف النبيلة، فإن بلدنا على استعداد للتعاون النشط مع القوى البناءة في جنوب افريقيا ومع جميع الدول والمنظمات.

السيد ريميريز دي استينوز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

إن مناقشة هذا العام بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية" تختلف في طابعها عن المناقشات التي جرت الأعوام الماضية، وذلك نتيجة الواقع الجديد الذي يشهده هذا البلد عمليا.

إن طبيعة العملية التي بدأت الآن في جنوب افريقيا تدعو إلى التفاؤول.

فالاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بين زعماء الأحزاب المشاركة في العملية التفاوضية المتعددة الأطراف، بشأن وضع دستور مؤقت للفترة الانتقالية في جنوب افريقيا، وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر، وإقرار القانون الانتخابي، وإنشاء اللجنتين المستقلتين الانتخابية والإعلامية، كلها خطوات ينبغي أن تقربنا أكثر فأكثر من هدف بلوغ مجتمع أكثر عدلا في هذا البلد.

هذه حقا انتصارات هامة في الكفاح الذي شنه شعب جنوب افريقيا لتحرير نفسه من أغلال العنصرية والقهر. وهي أيضا انتصارات هامة لأغلبية أعضاء المجتمع الدولي، لأن الضغط المتزايد الذي مارسه على نظام الفصل العنصري، أسهم كذلك إلى حد بعيد في التغيير الذي نرحب به اليوم.

ويحدونا الأمل في أن تتواصل العملية بوتيرتها الحالية وأن تفضي، كما هو مخطط، إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل المقبل، على أساس مبدأ "صوت واحد، للشخص الواحد"، انتخابات يمكن فيها لجميع مواطني جنوب افريقيا أن يشاركوا على قدم المساواة دون تفرقة أو تمييز على أساس العرق أو الجنس أو أي سبب آخر.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتجاهات المشجعة التي لاحظناها، وإلى أن يثبت أن العملية لا رجعة فيها، ستظل الحالة في جنوب افريقيا متفجرة ومحفوفة بالشكوك.

إن التصعيد الأخير في حدة العنف الذي أودى بحياة آلاف الضحايا على مدى السنة الماضية، دليل على المخاطر الكامنة في عملية جنوب افريقيا. ووجود القوى التي لا تشارك في المفاوضات أو التي تظهر عداء مكشوفا تجاهها، جانب آخر للحالة قد يسبب صعوبات متزايدة.

إن العنف الذي نشهده في جنوب افريقيا اليوم ليس من شأنه فحسب أن يضر بالانتخابات المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ١٩٩٤ بل من شأنه أيضا أن يلحق بالغ الضرر بالدولة الجديدة التي ستبزغ من هذه العملية. ونجاح الانتخابات يتطلب الاستقرار والهدوء،

مثلما تتطلبهما الحكومة الجديدة التي سينتخبها شعب جنوب افريقيا بحرية، بغية مواجهة التحديات الهائلة المتعلقة بعملية تعمير البلد وإجراء المصالحة بين أفراد مجتمع جنوب افريقيا.

وتقع على عاتق سلطات جنوب افريقيا مسؤولية وضع حد للعنف، وكفالة أمن جميع مواطني جنوب افريقيا دون تمييز، والعمل بلا كلل على تقديم الأطراف المذنبة إلى العدالة على النحو الواجب.

ولكن من الأمور الحيوية أيضا أن تظل الأمم المتحدة والأجهزة التي أنشأناها على مر السنين لدعم شعب جنوب افريقيا في مطالبه العادلة، يقظة اليوم ضد أي محاولات لعرقلة الطريق الذي اختارته جنوب افريقيا بحرية، كي يتسنى تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي تنفيذا كاملا. ومن الضروري كذلك تنفيذ التدابير التي اقترحها الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة على نحو كامل، وقيام أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بمنح بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا القدرة على إتمام المهام التي أنيطت بها.

وبقدر أهمية دور المجتمع الدولي في عملية إزالة الفصل العنصري، وبقدر أهمية مختلف الجزاءات المفروضة على نظام الفصل العنصري - ومعظمها رفعت الآن بعد البيان التاريخي للرئيس نيلسون مانديلا أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر واتخاذ الجمعية العامة القرار ١/٤٨ - ليس أقل أهمية عن ذلك التدابير التي نعتمدها للمساعدة في التعمير الوطني لجنوب افريقيا الجديدة.

إن الإجحاف العنصري والظلم الاجتماعي والتمييز في الحياة العادية - وباختصار آثار سياسة الفصل العنصري، أوجدت عبر السنين حالة حرجة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للأغلبية الساحقة في جنوب افريقيا، وهي حالة ينبغي تصحيحها الآن. ونأمل أن يأتي التعاون الدولي مع جنوب افريقيا بسرعة لعكس تلك الحالة بمجرد قيام حكومة الوحدة الوطنية في العام المقبل.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإشادة الواجبة، نيابة عن وفدي، باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا، وخاصة رئيسيها السفير ابراهيم غمبري ممثل نيجيريا والسفير أنطوني نياقي ممثل تنزانيا. وقد لعب الجهازان دورا هاما في أنشطة هذه المنظمة من أجل تشجيع استئصال الفصل العنصري.

كما نوجه تحية خاصة جدا لرئيس المؤتمر الوطني الافريقي، نيلسون مانديلا، على دوره الحاسم والشجاع في الوفاء بهدف إقامة جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية غير عنصرية. وإن فوزه مؤخرا، بالاشتراك مع الرئيس دي كليرك، وهو نصير هام آخر في هذا المسعى، بجائزة نوبل للسلام لدليل آخر على تقدير المجتمع الدولي.

وكوبا، التي أيدت دوما شعب جنوب افريقيا البطل، يسعدها هذا التغيير الحاصل في جنوب افريقيا. والعملية التي نشهدها الآن نأمل أن يتبين أنها لا رجعة فيها وأن تصبح ضمانا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللعدالة والمساواة لجميع أبناء جنوب افريقيا.

السيد ري كوردوبا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

إن دراسة تاريخ جنوب افريقيا أشبه ما تكون بالسفر في جميع أنحاء العالم في بلد واحد. إن جنوب افريقيا بسماتها العرقية والثقافية والجغرافية والاقتصادية منطقة ذات سمات فريدة. وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الهائلة، التي يمكن أن تجعلها نموذجا في التسامح وحسن الجوار، أصبحت في الواقع نموذجا لعدم الإنصاف والإجحاف بالنسبة لملايين البشر الذين أجبروا على المعاناة من الفصل العنصري والتمييز العنصري لقرون.

إن لكل أمة علامات بارزة في تاريخها. وبالنسبة لجنوب افريقيا فإن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٩٤ لن ينساهما أحد - الأولى لأنها السنة التي أضفي فيها الطابع المؤسسي على نظام الفصل العنصري، مع ما ينطوي عليه من ظروف مؤذية لأغلبية شعب جنوب افريقيا. فعندما تولى الحزب الوطني السلطة بهذا البرنامج ضمن الديمقراطية والرخاء للأقلية البيضاء والتهميش للسود والآسيويين والخلاسيين.

إن الدعامات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للفصل العنصري كانت دعامات جميع مناحي الحياة اليومية في جنوب افريقيا. إن قوانين الفصل العنصري تحدد للمواطنين ممن يتزوجون والشوارع المسموح لهم بالمشي فيها، والشواطئ

المسموح لهم بزيارتها والنظام التعليمي والنظام الصحي المسموحين لهما - والواقع أنها تحدد هويتهم، في مجتمع مقسم حسب لون البشرة.

وعلى النقيض من سنة ١٩٤٨ فإن سنة ١٩٩٤ هي بداية الأمل في الديمقراطية بالنسبة لأمة جنوب افريقيا بأسرها، وذلك بالتفكيك الرسمي لهياكل الفصل العنصري. وهي تمثل مزيجا من التاريخ وإرساء دعائم مستقبل عادل يمكن فيه لجميع الأجناس أن تنمي نفسها وتدلي بدلوها وتنتفع من القدرة الاقتصادية لجنوب افريقيا. وبالتالي فإن الاتفاقات والمفاوضات هي خطوات أولى وليست نهائية في التغلب على العقبات والتحديات التي تواجه التعمير الوطني.

إن انعدام جدوى الفصل العنصري وانهيار نظام جلب أرباحا هائلة على الأقلية في نهاية عقد الثمانينات دفعا إلى عملية إصلاح تدريجي محكوم، بدأه الحزب الوطني برئاسة الرئيس بوتها وقام الرئيس فريدريك دي كليرك بتدعيم هذه العملية وظل مخلصا لآفاق التغيير كما شهد العالم بالإفراج عن نيلسون مانديلا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ بعد ٢٧ سنة من السجن الذي دخله بسبب احتجاجه على نظام الفصل العنصري.

لقد أظهر السيد مانديلا والرئيس دي كليرك التزامهما وروح المصالحة التي يتمتعان بها في جعل عملية التغيير والتجديد حية في جنوب افريقيا ولهذا فاز بجائزة نوبل للسلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر .

إن الإرادة القوية التي تحلى بها الزعيمان ضرورية في المناخ السياسي المتسم بالعنف بسبب عزوف بعض الجماعات عن الإعراض عن الماضي، والتخلي عن المزايا العرقية والتخلي عن السلطة التي حصلوا عليها لتعاونهم مع نظام الفصل العنصري.

إن العنف السياسي والتطرف ظاهرتان مزعجتان تقوضان الجهود الرامية الى إقامة جنوب افريقيا متعددة الأعراق ومتحدة وتعددية. والخوف من فقدان الامتيازات والسلطة يشجع على اتخاذ مواقف متطرفة، الأمر الذي يبقي بعض الجماعات خارج عملية التغيير الحالية. وكما تمكن النصيران الرئيسيان من البقاء في المفاوضات على الرغم من العقبات التي لا تحصى، يحدو كولومبيا الأمل أن الجماعات التي لم تنضم حتى الآن الى العملية سوف تشارك مشاركة بناءة في بزوغ جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية لا عنصرية.

إن المجلس التنفيذي الانتقالي والانتخابات الديمقراطية دون تمييز بسبب العرق من أجل إقامة جمعية تأسيسية، التي من المقرر أن تجري في ٢٧ نيسان/أبريل، يمثلان الهدف القديم قدم الدهر بالمشاركة السياسية المباشرة من جانب الأغلبية في جنوب افريقيا. وهما يعنيان أيضا الأمل في السلم والتقدم بالنسبة للأمة بأسرها دون تمييز بسبب العرق. وفي هذا الصدد، فإن التشبث بالسياسات العنصرية من جانب جماعات معينة يشكل تهديدا خطيرا للجهود المبذولة لإرساء دعائم المصالحة الوطنية.

إن طريق المستقبل صعب وشاق. وبغية الوفاء بأهدافه ومقاصده، سيكون من الضروري إيجاد حلول دائمة للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية، حلول ترسي أسس الاستقرار والتقدم والرفاه لأمة جنوب افريقيا بأسرها.

إن العنف السياسي والتطرف والتهميش والأزمة الاقتصادية كلها من آثار نظام الفصل العنصري وستحتاج جنوب افريقيا الجديدة الى وقت طويل للتخلص منها. وفي هذا الصدد، يتعين على المجتمع الدولي أن يشترك اشتراكا نشطا وبناء في إيجاد حلول لمشاكل جنوب افريقيا.

إن المجتمع الدولي يواجه الآن مسؤولية كبيرة للمساعدة في توفير الرفاه واستعادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعب جنوب افريقيا. والوقت لا يسمح بالتراخي. وعلى النقيض من ذلك؛ هناك حاجة الى التضامن الدولي دعما للسياسات الوطنية الرامية الى تصحيح الظروف الكريهة التي فرضها نظام الفصل العنصري على ٨٠ في المائة من السكان.

على الرغم من النجاحات الهامة التي أحرزها القائدان السياسيان ، فإن التحدي الكبير يخص أمة جنوب افريقيا بأسرها. إن القائدين السياسيين لا يسعهما إلا إيجاد الإطار للمصالحة. ويتعين على أمة جنوب افريقيا أن تنظر الى نفسها باعتبارها أمة متعددة الأجناس دون تمييز بسبب الجنس - متحدة وديمقراطية.

إن فهم عمق تغيير العقلية المطلوب سيساعد على تخفيف الاستياء، ولكنه من الضروري، مع ذلك،

تذكر أصول وديناميات وتركة الفصل العنصري حتى لا يعيد التاريخ نفسه أبدا.

لقد كانت كولومبيا مناصرة لكفاح شعب جنوب افريقيا، وامتثلت لقرارات الأمم المتحدة التي أدانت جنوب افريقيا وعزلتها. واليوم، تسرنا التغييرات الحاصلة والتقدم المحرز صوب المصالحة، ونفهم حجم العقبات التي يتعين على أمة جنوب افريقيا أن تتغلب عليها قبل أن تصبح ديمقراطية حقيقية.

وتمشيا مع الطلبات التي تقدم بها نلسون مانديلا في ٢٤ أيلول/سبتمبر، انضمت كولومبيا إلى المجتمع الدولي في إعادة الروابط الدبلوماسية، من خلال المجلس التنفيذي الانتقالي للفترة الانتقالية، وبتطبيع علاقاتها مع جنوب افريقيا. وتأمل كولومبيا أن تظل روح المصالحة ترشد الأطراف الرئيسية في عملية التفاوض، وأن تحث الذين لم ينضموا بعد إلى العملية على القيام بذلك، لعلهم يشاركون في مولد جنوب افريقيا الجديدة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: طلب إعادة فتح النظر في البند ٤٧ من جدول الأعمال المقدم من استراليا (A/48/749)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/48/749، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لاستراليا، بصفته رئيس اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

يذكر الممثل الدائم لاستراليا في رسالته أنه قد استرعى انتباهه إلى أن هناك حاجة إلى أن تجيز الجمعية العامة رسميا الترتيبات التي اتخذها الأمين العام لتوفير موظفين من الأمانة العامة للقيام بالأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين.

ولهذا الغرض، وضع مشروع قرار سيعمم لأغراض التشاور، ثم يقدم للجمعية العامة للبت فيه. ومشروع القرار يحظى بتأييد أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية.

ويذكر الممثل الدائم لاستراليا أيضا أن هناك مقترحا أعد بمبادرة من الممثل الدائم لكازاخستان، ويجري التشاور بشأنه حاليا مع مجموعة عريضة من الدول الأعضاء، مفاده أن تقرر الجمعية العامة في دورتها الحالية أنه ينبغي عقد دورة استثنائية قصيرة للجمعية العامة في أوائل عام ١٩٩٥ في إطار الدورة التاسعة والأربعين. وسوف تعقد تلك الدورة كجزء من التحضيرات للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وستنظر في سبل ووسائل تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم. ومشروع القرار الذي يمكن من تقرير ذلك معروض حاليا على الممثلين الدائمين للنظر فيه بصورة غير رسمية.

ويطلب الممثل الدائم لاستراليا أن يستأنف النظر في البند ٤٧ من جدول الأعمال، المعنون "الاحتفال في عام ١٩٩٥"، بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، بغية تمكين الجمعية العامة من النظر في المسألتين المذكورتين في رسالته.

وفي ظل هذه الظروف، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ليس لديها اعتراض على إعادة فتح النظر في البند ٤٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبلغ الأعضاء بأنه سينظر في البند ٤٧ من جدول الأعمال في موعد لاحق يعلن عنه في اليومية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

المرفق

تغييرات التصويتات المسجلة و/أو التصويتات بنداء الأسماء

القرار ٥٨/٤٨

بعد التصويت، أبلغت وفود أفغانستان وبليز، والبوسنة والهرسك، وجورجيا والرأس الأخضر الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

القرار ٥٩/٤٨ ألف

بعد التصويت أبلغت وفود أفغانستان وبليز والرأس الأخضر الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.